

تقرير

الـ«أس 300» قريباً في إيران

اقتراب موعد تسليم موسكو صواريخ الـ«أس 300» لطهران، في وقت واجه فيه البيت الأبيض انتكاسة جديدة تمثلت في إعلان السيناتور الديمقراطي روبرت مينينديز معارضته للاتفاق النووي

إلى أن إيران تملك بيدها مفتاح أمن المنطقة».

في غضون ذلك، أعلن وزير الدفاع العميد حسين دهقان في مؤتمر صحفي عقده بمناسبة يوم الصناعة الدفاعية وأسبوع الحكومة، أن البنية التحتية لمنظومة صواريخ «أس 300» التي من المتوقع أن تتسلمها إيران من روسيا هي قيد البناء، مضيفاً أن «تسليم هذه الصواريخ سيتم في أقرب فرصة زمنية».

وعن التعاون في مجالات عسكرية أخرى، أكد دهقان أن إيران تتواصل مع روسيا بشأن قضايا تتعلق بمقاتلات حربية. وكشف عن تطوير صواريخ ستسلمها وزارة الدفاع للقوات البحرية مستقبلاً، فضلاً عن تطوير مروحيات وطائرات من دون طيار ستبيعها إيران للخارج من دون مخالفة القانون الدولي.

على الصعيد ذاته، نقلت وكالة «سبوتنيك» الروسية عن مصدر في وزارة الدفاع الإيرانية قوله إن وفد عسكرياً إيرانياً رفيع المستوى سيتوجه إلى موسكو، منتصف الأسبوع المقبل، للتفاوض بشأن توريد منظومات أس 300 وتوقيع الاتفاق بهذا الشأن، مضيفاً أن «وزير الدفاع الإيراني أو أحد نوابه سيتراس الوفد الذي سيوقع عقد التوريد مع الجانب الروسي يوم الأربعاء أو الخميس». وأضاف أن «طهران تأمل أن يكون بإمكانها تسلم المنظومات، في غضون 30 - 40 يوماً، بعد توقيع الوثائق الضرورية في موسكو».

من جهة أخرى، أعلنت نائبة الرئيس الإيراني معصومة ابتكار أن إيران «ترغب في العمل مع القوى الأخرى في الشرق الأوسط لتعزيز السلام في المنطقة، في أعقاب توقيع الاتفاق النووي مع الغرب» وفي مقابلة مع قناة «بي بي سي» أشارت إلى أن طهران تأمل استعادة ثقة دول الجوار والتعاون معها لمواجهة الجماعات المتطرفة،

تتجه مسالة صفقة صواريخ الـ«أس 300» بين روسيا وإيران إلى خواتيمها، مع إعلان وزير الدفاع الإيراني العميد حسين دهقان أن بلاده ستوقع اتفاقية تسلم المنظومة الصاروخية، الأسبوع المقبل، وذلك بينما أكد رئيس منظمة الطاقة الذرية الإيرانية علي أكبر صالحى أن الحظر المفروض على إيران سيلغى، بصورة كاملة، حتى نهاية العام الحالي.

وقال صالحى، في مدينة مشهد، إنه «لو سارت الأمور في القضية النووية إلى الأمام، وفق الخطة المحددة، فإن جميع إجراءات الحظر المشار إليها في برنامج العمل المشترك الشامل، ستلغى حتى كانون الأول المقبل».

كذلك أشار إلى أنه «بناءً على برنامج العمل المشترك الشامل، سيقوم الاتحاد الأوروبي بعد 90 يوماً من الاتفاق النووي بإلغاء الحظر المالي والاقتصادي المفروض على إيران، وبعد تنفيذ إيران لتعهداتها التي تستغرق بين شهر وشهر ونصف، وتستمر لغاية كانون الأول المقبل، سيتم رفع الحظر بصورة كاملة».

وأكد رئيس منظمة الطاقة الذرية الإيرانية أنه «لا ينبغي ربط كل شيء ببرنامج العمل المشترك الشامل»، معتبراً أن «الاتفاق النووي سيؤدي إلى تغيير ميزان القوى في المنطقة، وهو ما يشير



إيران تتواصل مع روسيا بشأن قضايا تتعلق بمقاتلات حربية (الرياض)

إيران قد تحاول إقامة حوار من خلال القنوات الدبلوماسية مع السعودية

الدفاع عن نفسها في المنطقة، حيث يوجد العديد من القواعد العسكرية الأميركية». وفي سياق متصل، أكد المتحدث باسم الحكومة محمد باقر نوبخت أن «إيران ستتصدى للتدخل من قبل أي دولة إلى داخل البلاد بعد إلغاء الحظر»، مضيفاً أنها «ستتعامل في علاقاتها الخارجية على أساس المصالح الوطنية». وشدد على أن «الحكومة في الوقت الذي سيلغى فيه الحظر لن تتصدى فقط للنفوذ الأميركي، بل ستتصدى أيضاً لنفوذ أي دولة أخرى، وستحافظ على المصالح الوطنية في علاقاتها مع الآخرين». وبشأن موقف الحكومة حيال

كاشفة عن أن إيران قد «تحاول إقامة حوار»، من خلال القنوات الدبلوماسية، مع المملكة العربية السعودية. وقالت إن «علينا إنهاء الحرب في اليمن، والتي تدمر هذا البلد».

كذلك، أصرت نائبة الرئيس على أن إيران لن تتوقف عن دعم «أولئك الذين تهددهم سياسات النظام الصهيوني»، وأوضحت أن «إيران بحاجة إلى أن تكون قادرة على

إرسال لائحة خطة العمل المشترك إلى مجلس الشورى الإيراني، قال إن «أداء البرلمان الإيراني يختلف تماماً مع أداء الكونغرس الأميركي»، موضحاً أن «الكونغرس كان معارضاً للمفاوضات النووية، ويحاول إفشال نتائجها، لكن البرلمان الإيراني أعلن مراراً أنه يؤيد المفاوضات».

ولفت المتحدث باسم الحكومة الإيرانية إلى أن «الحكومة ستترسل لائحة البروتوكول الإضافي إلى مجلس الشورى استناداً إلى المادة 125 من الدستور، الذي ينص على أن يقر مجلس الشورى المعاهدات والعقود والاتفاقيات التي توقعها إيران مع باقي الدول».

أميركيا، واجه المعسكر المؤيد للاتفاق انتكاسة جديدة، أمس، تمثلت في إعلان السيناتور الديمقراطي روبرت مينينديز أنه سيصوت ضد الاتفاق. وفي خطاب في مسقط رأسه في ولاية نيوجيرسي، صرح مينينديز، وهو الرئيس السابق للجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ، بأنه أعد ملاحظات تفصيلية لأسباب قراره. وقال: «سأصوت برفض الاتفاق، وسأصوت أيضاً مع تجاوز حق الفيتو إذا تطلب الأمر».

وفي السياق ذاته، طالب السيناتور الجمهوري بوب كوركر الكونغرس برفض الاتفاق وإعادة تدويره إلى أوباما. وقال رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ، في مقال نشرته صحيفة «واشنطن بوست»، إنه «بعد توصل إدارة أوباما لما تراه بمثابة اتفاق نووي مقبول مع إيران، فإن مسؤولية الكونغرس تأتي لكي يقرر ما إذا كان الاتفاق سيخدم المصلحة القومية ويجعل الولايات المتحدة أكثر أمناً ويمنع إيران من تطوير برنامج أسلحة نووية أو لا»، مشيراً إلى أنه «لا يعتقد بأنها ستمتنع عن ذلك».

(الأخبار)

حكومة «سيريزا» تباشر «بيع كامل اليونان»

تقرير

بعدما أقر البرلمان اليوناني يوم الجمعة الماضي «مذكرة التفاهم» مع دائي البلاد، التي تفرض على أثينا خصخصة الموانئ والمطارات والسكك الحديدية ومحطات الطاقة، أعلنت الصحيفة الرسمية اليونانية يوم أمس أن الحكومة اليونانية وافقت على خصخصة 14 مطاراً محلياً لشركة ألمانية. ورأى المعارضون للخضوع لإملاءات الدائنين في حزب «سيريزا» الحاكم في القرار الحكومي خطوة أولى باتجاه «بيع كامل لليونان».

فرض الدائنون على أثينا، في ما يُسمى «الاتفاق التقني»، إنشاء صندوق في أثينا، تحت وصاية المؤسسات الدائنة (المفوضية الأوروبية والبنك المركزي الأوروبي وآلية الاستقرار الأوروبية وصندوق النقد الدولي) يجمع ما قيمته 50 مليار يورو من عوائد خصخصة الأصول العامة للبلاد، ليذهب جزء من هذه الأموال لتعويض المصارف اليونانية، ولتكون الأصول اليونانية العامة رهناً لدى الدائنين. وفي هذا السياق، ذكرت الصحيفة الرسمية أن الحكومة وافقت على

عقد بقيمة 1,23 مليار يورو (1,36 مليار دولار) يقضي بخصخصة 14 مطاراً محلياً لشركة «فرايبورت سيلنتل» الألمانية. وكانت الحكومة اليونانية السابقة قد منحت الشركة نفسها امتيازاً لإدارة المطارات لفترة تراوح بين 40 و50 عاماً، إلا أنه جرى تعليق العمل بالامتياز بعد وصول حزب «سيريزا» إلى السلطة في كانون الثاني الماضي.

وأمس، قطع نواب البرلمان الألماني عطلتهم لمناقشة برنامج القروض الثالث لليونان، قبل التصويت عليه. وفي مواجهة معارضة برلمانية، استدفع المستشار الألمانية، أنغيلا ميركل، وزير ماليتها، وولفغانغ شويبله باتجاه إقرار البرنامج، فيما يُرجح أن يصوت ما يصل إلى ربع عدد النواب المحافظين، المنتهين إلى حزب ميركل، ضد البرنامج الذي تبلغ قيمته 86 مليار يورو (95 مليار دولار)، في مسعى لإيصال رسالة مفادها تحذير الحكومة من العودة إلى البرلمان للمطالبة بمزيد من القروض. ورغم ترجيح إقرار البرلمان للبرنامج، بفضل دعم أحزاب، من بينها الحزب

الديمقراطي الاجتماعي، الشريك الصغير في الائتلاف الحكومي، كما حزب الخضر المعارض، إلا أن معارضة عدد كبير من حلفاء ميركل للاتفاق مع اليونان يُعدّ ضربة للمستشارة الألمانية التي ما زالت تحتفظ بشعبية واسعة، بعد أن شغلت منصبها قبل 10 أعوام. وفي سياق آخر، قالت أمس مفوضية اللاجئين في الأمم المتحدة إن على أثينا أن تظهر «قيادة أقوى بكثير» في تصديها للنزوح الكثيف للاجئين عبر المتوسط، الذين وصل منهم نحو 160 ألفاً إلى الشواطئ اليونانية حتى تاريخه، منذ بداية العام. «ارتفعت وتيرة وصول اللاجئين بثبات

في الأسابيع الماضية. ووصلت أعداد من اللاجئين والمهاجرين في شهر تموز (من العام الجاري) تفوق مجمل أعداد هؤلاء في العام الماضي»، بحسب مفوض اللاجئين في الأمم المتحدة، وليام سيندلر. وأوضحت المفوضية أن الغالبية الكبرى من الواصلين الأسبوع الماضي هم من سوريا (82%)، مقابل 14% من الأفغان و3% من العراقيين. وأوضحت المفوضية أن «الغالبية العظمى من هؤلاء سينالون وضع لاجئين»، مذكرة بتحذيرات أطلقتها منذ نحو شهر، تتعلق بتأزم أوضاع اللاجئين في الجزر اليونانية، ومكررة مطالبتها بتعزيز منشآت الاستقبال على الجزر وفي سائر أنحاء البلاد، و«بشكل عاجل». ويأتي تزايد الضغوط على أثينا في وقت تختلف فيه دول الاتحاد حول سياسة لجوء منصفة، حيث تحاول العديد من دول الشمال التنصل من عبء استقبال اللاجئين، تاركة دول الجنوب، وبالأخص اليونان وإيطاليا، لتحتمل العبء الأكبر. (أ ف ب، رويترز)



ميركل تشارك في اجتماع لكتلتها البرلمانية حول اليونان امس (اف ب)